فيهما بالشذوذ من هذا تبين الفرق بين الشذوذ والمعدول
او تقديرا اي نحو جاء كأنه اصل مقدر مفروض بكون الداعي باعث
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل
ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان
اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة وارادوا بها كل ما هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم اعتبروا العدل في هذا
الباب حملا له على ذوات الراء فان الاعلام المؤنثة مثل حضار و (و لهذا الباب)
طمار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء اعتبر فيما عداهما ثم جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على
نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف
فاعتبر فيهما العدل لتحصيل البناء العلمية والتانيث فاعتبار

العدل

العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدم فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم
لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني
تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيه لتحصيل سبب البناء
وحمل ما عداها عليها والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كان هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه
مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفية عرضت له في
الاستعمال الاصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف

الفرق بين الوصف والصفة لان الاولى قائم بالواصف والثانية قائمة بالموصوف

Copyright © King Saud University